



قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية  
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية  
الصفحة الرئيسية للمجلة: [www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552](http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552)



## نموذج العمران في الجزائر

### *Al Omran model in Algeria*

بوشعور رضيت<sup>1\*</sup> ، بوزيان محمد<sup>2</sup>  
<sup>1</sup> جامعة تلمسان، أبي بكر بلقايد، الجزائر.  
<sup>2</sup> جامعة تلمسان، أبي بكر بلقايد، الجزائر.

#### Key words:

Housing  
Quantitative and  
qualitative variables  
Governance  
Social model.

#### Abstract

The reference to good governance, as a concept in the state, has a great positive reality, given the clarifications that have been made about it; which means the rapid entry of the state and its organs to realize the separation between two stages: the first is removing the obstacles to the realization of the republic at different levels of life. Social governance is needed to build sector perceptions. The governance of housing requires the availability of accurate data and mathematical foundations showing the fixed cases, in order to propose compatible programs and plans. Therefore, streamlining plays a key role in the selection, expectation, and construction of programs at a quantitative and qualitative level that respond to the group's goals and hopes, in line with the economic and social rationality.

#### ملخص

#### معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال: 2020/02/10

المراجعة: 2020/04/08

القبول: 2020/04/15

#### الكلمات المفتاحية:

السكن

المتغيرات الكمية

والكيفية

الحوكمة

النموذج الاجتماعي.

الإشارة إلى التسيير الرشيد كمفهوم في الدولة له واقع إيجابي كبير باعتبار التوضيحات المطروحة حوله، ما يعني دخول سريع للدولة وأجهزتها إلى إدراك الانفصال بين مرحلتين، تكون الأولى عفوية تمثل عائق حقيقي لقيام الجمهورية بالنسبة لمستويات الحياة المختلفة، إلى مرحلة لاحقة تكون الحقائق العلمية والمنطق الاجتماعي فيها ضروري لبناء تصورات قطاعية. و الحوكمة في السكن تستلزم توفر معطيات دقيقة وبأسس رياضية تبين الحالات الثابتة، وهذا من أجل اقتراح البرامج والخطط المتوافقة، فيكون للترشيد هنا دور أساسي في الاختيار والتوقع، وبناء برامج بمستوى كمي وكيفي يتناسب مع أهداف وآمال المجموعة وفق عقلانية اقتصادية واجتماعية.

#### 1- مقدمة

غاية أولية، حيث التنافس في البناء بمعطيات عصرية يسعى إلى توفير راحة نفسية ومعنوية عميقة " باستمرار النمط السكني الجديد وبدائية تلاشي عادات وتقاليد الحياة المشتركة " (درويش شريف، 2008، ص 178)، ليشمل نموذج البناء بعد جمالي يظهر في التصميمات الحديثة، ونشاهده أكثر في المطبخ، الحمام والمرحاض، أو مادي بأن يمتلك كل فرد في الأسرة فضاء منعزل خاص به.

السيرورة التاريخية للجزائر بالنسبة للمجال العمراني بينت أن النموذج التقليدي إلى انهيار، أمام بروز أكبر لنمط البناء العصري، ورغم الاستمرار بالعيش في جزء من ملامحه أحيانا، فإنه قائم بالتخلي عن كثير من قيمه والأسس التي كانت تضع قواعده، فالتحول إلى الإقرار بنموذج عيش مختلف يمثل فيه الاستقلال السكني للأسرة صغيرة الحجم

## 1- مقدمة

في تكوينه، وإلى تثبيت قيم ومنطلقات مرتبطة بدولته في حالة نمو، في سعيها لإحداث تنمية اقتصادية بعيدة، تحتاج حقيقة إلى تنمية بشرية يمكن أن تحمل المشروع.

إلا إن الأساس الإشكالي في الجزائر يتموقع بغياب نموذج حياة، بعد الفراغ الذي حدث بإلغاء نموذج تقليدي شكل طويلا نمط عيش وأسلوب ائتلاف الناس، فمثلت روح العصرية والتقدم التي جاءت مع الاستعمار حصرا، ثم مع قدرات الاحتكاك الكبيرة التي حدثت مع التقدم التقني والتكنولوجي، إلى تحول كبير في نظمنا الاجتماعية وسلوكات الناس.

العائق الإبيستيمولوجي في هذه المرحلة تمثل في عدم القدرة على بناء نموذج جديد " بفعل الانقطاع الاستعماري الطويل الذي لم يسمح للمجتمع الجزائري بالابتكار واتباع وملاحقة تنميته الخاصة " (Wadi bouzar, 1983, p 372)، بإطار مفاهيمي وقيمي محدد، وبالاتمرار في مرحلة انتقالية من التحول، بوجود ازدواجية لم ترقى إلى درجة القطيعة بين العصري والتقليدي، ما يعني الفظ من غبار التخلف، وبالتالي عن الممارسات المعتادة في عمليات التنقية الدائمة للقرارات والسلوكات، وإلى بناء نموذج يجمع كل التيارات، مع أن العجز في بناء شكل ينطلق من خصوصياتنا الوطنية القيمية وما هو في التقاليد، يجعل الخضوع لتعبئة مجالية أمر عادي بل ومرغوب " وحتى على المستوى السياسي فإن هيكل الدولة كان من الصعوبة المحافظة على قوته بوحدة زعماءه، أو بإيديولوجيته التي أصبحت خاضعة للطائفية والجماعية، الإقليمية والإثنية " (Ali El-Kenz, 1989, p 104)، فالامتزاج يعني فوضى والديناميكية بالنسبة لقطاع السكن تشمل عدم القدرة على بناء مخطط في العلاقة بين الإطار المبني والسكان في المستوى المحلي.

الحوكمة كواقع سوسيولوجي تستوجب عمليات تثقيف في سبيل بناء علاقات منسجمة عند الحديث عن أهداف الناس السكنية، لتصبح المطالب التي ليست مؤسسة بمتغيرات مضبوطة في مجتمعنا سداجة، تتطلب إقرار ابتدائي يتبعه عمليات ضبط بمنطق، تسعى إلى إحداث تلاحم حقيقي حتى يمكن بناء نسيج اجتماعي متماسك، فيضع علي الكنز مقارنة بين المرباط Mrabet والمتقف واعتقاد الأول أن الأرض موجودة فوق قرني ثور، ولكن في مجال الاعتقاد فإنه مجزئ بين مجموعة كبيرة، أكثر مما يشارك باحث كبير في علم الاجتماع لا تقرأ أعماله (18 p, Ali El-Kenz, 1989).

التنمية الاقتصادية مهما بلغت تبقى عاجزة عن الارتقاء بالمجتمع، ما لم تتبع بمؤهلات وخبرات بشرية تحمل المشروع وتقبل الانخراط في البرامج المقررة، وهو ما أعاق بناء نظام تشاوري بين الناس والسلطة، فتكتفي الدولة بإقرار الواقع بدراسات اقتصادية وهندسية معينة، إلا أن خلوها من المناقشة الأولية ذهب إلى فتح المجال لمعارضات بعيدة تظهر كقلق وعدم رضى للسكان بعد احتلال الوحدات السكنية المطروحة

السيرورة التاريخية للجزائر بالنسبة للمجال العمراني بينت أن النموذج التقليدي إلى انهيار، أمام بروز أكبر لنمط البناء العصري، ورغم الاستمرار بالعيش في جزء من ملامحه أحيانا، فإنه قائم بالتخلي عن كثير من قيمه والأسس التي كانت تضع قواعده، فالتحول إلى الإقرار بنموذج عيش مختلف يمثل فيه الاستقلال السكني للأسرة صغيرة الحجم غاية أولية، حيث التنافس في البناء بمعطيات عصرية يسعى إلى توفير راحة نفسية ومعنوية عميقة " باستمرار النمط السكني الجديد وبداية تلاشي عادات وتقاليد الحياة المشتركة " (درويش شريف، 2008، ص 178)، ليشمل نموذج البناء بعد جمالي يظهر في التصميمات الحديثة، ونشاهده أكثر في المطبخ، الحمام والمرحاض، أو مادي بأن يمتلك كل فرد في الأسرة فضاء منعزل خاص به.

التحول من الحالة التقليدية إلى العصرية وقع بسرعة، كان للدولة دور بارز في تسريع وتيرته، فلم تشكل الجزائر استثناء عندما يتعلق الأمر بالواقع السكني رغم المجهودات العمومية الكبيرة في المجال، مع الإقرار بضرورة توفير سكن لائق للجميع بدون استثناء " فقد تم إعادة الاعتبار للنسيج العمراني للفترة 2010/2014 بأن خصص غلاف مالي بأكثر من 3700 مليار دينار ما يعادل 50 مليار دولار من أجل إنجاز 2 مليون وحدة " (محمد بن يحيى، 2012، ص 105)، وبتخصيص جهاز تسييري في حالة خضوع لمنطق توفير حاجات الناس، بغض الطرف عن مجهودات الناس الذاتية، مقابل تسخير إمكانات أكبر للضمان الضعيفة التي ليس لها قدرات على الانخراط.

كل هذا لا ينفي وجود أزمة سكن هي في اتساع، يمكن أن تبرز بطلب إداري يمثل منبر عمومي للتقدير، وانعكاساتها بتراجع الواقع الصحي والفيزيقي للفضاء المادي والسلوك السكني لشاغليه " فظهر مشكل الفضاء والسكن بفعل النمو الديموغرافي والتنمية الاقتصادية وزيادة الحاجات لتصبح أحيانا بدون وعي " (Wadi bouzar, 1983, p 62)، ما يستلزم إجراءات صارمة وسريعة لإزالة التناقض، بين إنتاج محصور بإمكانات تقنية وإجرائية، عندما تكون السلطة أهم فاعل وبوضع اقتصادي محظ بالنسبة للأفراد في حالة البناء.

الاختلال المزمع وبطبيعة اقتصادية باعتبار تكاليف الإنجاز، أو نفسية واجتماعية بالخضوع إلى أعراف راسخة، وبتأثير عميق على سلوكياتنا في اتصال بالانفصال الدائم بين الناس بوجه عددي، وما يقابلها من مساحة قابلة للسكن لكل فرد، ورغم صعوبة التحديد في دولة مثل الجزائر، حيث الانخراط وبيكاره في نموذج اجتماعي عضوي جعل الفوضى أساسه " فالسكان يصنعون حياة المدينة بممارساتهم اليومية وشبكة علاقاتهم، ويطبعون فضاءاتهم بثقافتهم وعاداتهم وأنماط الحياة " (مرحوم فريد، 2015، ص 31)، وبتوجيه سياسي كان التاريخ الاستعماري والصراع النخبوي بعده العناصر الأساسية

أن يكون لها قدرة توضيحية كبيرة، بالنسبة لقطاع السكن خلال بعد زمني متتابع و انسجامة مع غيره من القطاعات، فيمثل دراسات تنبئية عن حاجات الناس الآنية و في المستقبل، و بدراسات دقيقة تشمل جميع محاور الحياة الاجتماعية، بطبيعة اقتصادية لها دور أعمق تشمل حجم استثماري، و ما يصاحبه من حاجات متزايدة منعكسة عن توسع عمراني مضبوط، بما فيها من صحة و تعليم و شغل و غيرها، إضافة إلى أهم عنصر في التركيب و يشمل إمكانات عقارية توسعية.

## 2. بناء المفهوم

الحوكمة موضوع شامل يمكن النظر إليه من زوايا كثيرة ومتعددة، ورغم ميلها إلى ترجيح بعد اقتصادي أكبر فإن ذلك لم يشكل يوماً عائق أمام الإسقاط الشكلي في تصور العلاقة بين المتغيرات المحددة، فالترشيح أداة أساسية في أي منظمة لأنها تحدد ضوابط دقيقة في التسيير، كانعكاس عن واقع اقتصادي واجتماعي جديد عرفه العالم كافة، مع أن الهدف الأسمى هو تحقيق قدرات على المنافسة، لأن اتساع النمو الديموغرافي والطلب الاجتماعي، قد ساهم أيضاً في تقدير عناصر نوعية ليست هامشية "بأن تسمح للسلطة بتسيير الوسائل الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، وللمجموعة أو لحالة من أجل إحداث التنمية" (sofia amrani, 2011)، ما يمكن أن يشمل تركيب حقيقي بين قدرات مادية وبشرية ضرورية لتحقيقها، فالنمو الاقتصادي وتطور آلياته لم يشكل يوماً توجه جزئي بهيمنة، وإنما كنتيجة عن سوق عالمي مفتوح، لم يعد في حالة قبول عفوي في تفاعله الاستهلاكي، وتحديد شروط موضوعية استلزم بذل مجهودات أكبر في سبيل تحقيق حاجات لم تعد بسيطة، يكون السعر فيها والجودة بقدرات تأثيرية عميقة "فالحوكمة تعني تسيير سليم للتنمية بالعودة إلى مجموعة من القواعد والمبادئ المحددة للمميزات عملية تلزم السلطة مطابقتها" (Elina Devoue, avril 2004, p 02)، فالواقع الثقافي والفكري للناس لم يعد قاصراً على العيش وفق سلوك اختزالي بمكونات وعناصر وجد فيها ضرورات كبيرة.

الحوكمة يمكن أن تكون واقع كما ويمكن أن تنحصر في بناء افتراضي محدود، في ارتباط بعجز سياسي للدولة ولكل مؤسساتها بوجه اختياري أو قسري، إلا أنه لا بد أن نشير أن الانفصال العالمي الحالي يمكن أن يكون صورة واضحة ودقيقة، بوجود مجموعات بشرية استطاعت أن تحقق توافق غير مسبوق لهياكل الأمة ما جعل الناس في حالة رضى ورفاهية اقتصادية واجتماعية بقواعد ثابتة ومدروسة، فتبين إرادة سياسية حقيقية لتحقيق حاجات الناس المرحلية، فالحوكمة هي تنظيم إجراءات تساهم في تحسين الأداء للوصول إلى تقديم خدمة ذات جودة عالية ترقى مستوى الأفراد مقابل عقلنة الإنفاق العمومي (يوسف قروج، ص 04)، وبهذا نجد أن التنمية وكل الجهود العمومية بالنسبة للقطاعات لم يكن لها هدف أساسي سوى الوصول إلى الحوكمة، وبالتالي تسيير قطاعي

عمومياً، فهذا المجال السكني الجديد يعتبر غربياً وأجنبياً، جعل ساكنه يكتشف أنه غير قادر على الاستجابة لمتطلباته (درويش شريف، 2008، ص 183)، مع أن غياب الانسجام يساهم بالضرورة في إزالة البنية، والانزعاج الشعبي من النماذج السكنية المقترحة عمومياً له جوانب متعددة، فغياب المناقشة يرتبط بمساهمات مالية جماهيرية ضئيلة، مع وقوع البرامج على عاتق جهاز تسييري ومن البترول، ما خلق مجال للتنافس والجري للاستفادة.

إلا أن أهم متغير في العلاقة يرتبط بوجود تناقض بين الأهداف العمومية والناس " بين منطق التعمير وفق بعد حسابي رياضي، أو أن الإسكان مسألة تتعلق بتساكن الناس " (مرحوم فريد، 2015، ص 239)، فمقابل توجه عمومي كمي محظ فإن للناس توجهات معنوية أيضاً غير معلومة وغير محصورة، وبهذا بقيت العلاقة بين الفواعل الأساسية في حالة إبهام، بين حوكمة سياسية وتسيير أقوى بوجوده في مرحلة وسطية تشمل جوانبه الفوضى والغموض، وبانتشار ممارسات تقليدية فيما يتعلق بالتسليم لوحدة سكنية رديئة، استخدمت فطيمته صالحه مفهوم - مبرر- عند إشارتها للاستحقاق في الترشح للحصول على سكن (بوزيان محمد، 2018، ص 251)، مع أننا نناقش جودة العمل لا أكثر، بعيداً عن الاختيارات الهندسية والمدنية، التي تبقى بحجة خضوعها لمنطق رياضي بالنسبة للتحويل الأسري، و اقتصادي مع ارتفاع الأسعار و التضخم الذي تعاني منه الدولة.

الحوكمة و التسيير المنطقي يستلزم الإقرار بكل المتغيرات المتحركة، لتبدأ بمراجعة مركزية للمطالب الشعبية، و بالعمل على إلغاء السناجحة منها، مع أن هذا يتطلب إقرار شعبي و انسجام لكل مؤسسات الدولة كما أشرنا من قبل، و الذهاب خلال مرحلة لاحقة إلى إزالة الرواسب التقليدية لدولة متخلفة و بإصرار، فلا يمكن الحديث في الوقت الراهن عن جودة عمل و مستوى و شكل إنجاز بالنسبة للمقاولات الوطنية و الأجنبية، لتأتي المرحلة الأخيرة بوضع توافق كمي قاعدي بين الأسرة و الفضاء المادي المقابل لها " فسوء حالة المسكن و عدم استيفاءه بوسائل الصحة، و عدم تناسبه مع حجم الأسرة، يآثر تأثيراً بالغاً في جميع أنماطها و مظاهر سلوك أفرادها " (مصطفى الخشاب، 1976، ص 209)، و محاولة بناء انسجام كمي و معنوي وفق معيارية موجودة و معاشة في أغلب دول العالم لا تحتاج إلى إعادة بناء، مع ضرورة التركيز على مفاهيم إجمالية، جعلت حوكمة القطاع السكني تتميز بعوائق علمية كثيرة، بغياب معطيات دقيقة، وجودها إجابري في سبيل بناء إطار متوازن في المجال العمراني، فرغم تعدد المصادر الإحصائية فإنه لا تنطوي أي واحدة منها على معطيات شاملة و حقيقية عن تطور البناء (Djilali Benamrane, 1980, p 39)، مع أن أهم العناصر في بناء سياسة عمرانية حكيمة، لها اتصال بمجهودات عمومية للتوفيق بين طلب شعبي و قدرات تسليم، و التركيز أن ذلك مشروط بوجود معلومات محصورة يمكن

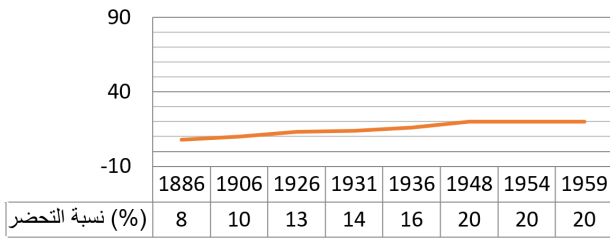
إشارتنا هذه لم تكن إلا في سبيل فتح الباب لاختراق موضوع ذات صلة، فيما يتعلق بالطبيعة التاريخية للجزائر والتي تمتد من العهد ما قبل الاستعماري لتنتهي خلال السنوات الأولى للاستقلال، من خلال ما وفرته المرحلة اللاحقة من إمكانيات لبناء دولة عصرية، بعد أن تحولت إجراءات تقرير المصير من مجموعات أجنبية إلى أخرى محلية، يمكنها أن تحمل وبسهولة أكبر لمبادئ وقواعد سلوك تنتمي للإطار الثقالي المحمول من جميع الفاعلين، وبهذا نشير أن الجزائر التقليدية ريفية بطبيعتها الانتماء البشري وبأغلبية ساحقة إلى أرياف كانت تنتشر في أغلب ربوع الوطن، فأشار مارك كوت إلى مجتمع بأغلبية زراعية في 1962 (Marc Cote, 1996, p 73)، وهو واقع له مستويات تطبيقية من خلال تأثير ذلك في بناء إطار ثقالي معين، فيشكل منبر عضوي للاقتباس الجماهيري، وكمعيار محدد لسلوكات الناس.

الجدول رقم 01: تطور الزيادة السكانية في الجزائر:

السنة	1886	1906	1926	1931
عدد السكان	3.287	4.046	4.615	5.026
السنة	1936	1948	1954	1959
عدد السكان	5.570	6.660	7.840	8.850

المصدر: (مليحي نجا، 2006، ص 62)

الشكل رقم 01: نسبة التحضر



المصدر: (مليحي نجا، 2006، ص 58)

يوضح الشكل التالي مميزات جغرافية بأهمية غير محصورة، ورغم الانتقال التاريخي باكتساب المجال الحضري لنقاط أكثر مقابل الريف، فإن ذلك لم ينفي يوما سيادة الوزن الريفي كميًا على سلوك ونمط عيش السكان، ما يبين أن المحاولات المتكررة لاكتساب قيم عصرية ما تزال تعاني الكثير من العوائق وإلى إنتاج نموذج عمراني بمساوئ، أساسها قيم تقليدية كان لها انعكاسات سلبية راسخة، فلم يعد الشعب في دراية بأصوله أو بالمعالم التي يعتمد عليها في تحديد أهدافه، كازمة هوية بين التقليدي والعصري (Marc Cote, 1996, p 17)، ما منع إحداث بناء اجتماعي واقتصادي مقبول، وإلى تبني تناظر زمني بين الأجيال يبرز باختلاف تصوري، دون سيطرة لأحدهما وبوجود مجالات مختلفة يظهر في كل واحد منها جانب معين، مع ضرورة التأكيد على سيروية مهيمنة نحو الحداثة دون إلغاء لبعده تاريخي ثابت، على أن يكون الانفصال بين الأجيال محدد، ويبين الشكل السابق تطور نسبة الحضريّة خلال الفترة ما قبل الاستقلال، وإلى تأكيد

وفق أسس وقواعد مقبولة ومنسجمة مع أهداف المجموعة، فهي تشير إلى تعارض صارخ مع المبادئ اللامنطقية أو اللاعقلانية في التسيير، وبالتخلي عن نشاطات عفوية تكون مصلحية أو بوجه تقليدي، بإحداث تركيب بين حاجات معنوية وأخرى تحتاج إلى تحليل.

فالحديث عن ترشيد سياسي لا يمكن أن يحدث بعيدا عن غير ذلك من محاور الحياة الاجتماعية، ما يجعل للأفراد دور أكبر أثناء التوجه الاستهلاكي في الانتقاء، وهو ما يمكن أن يشمل فعل توازني محدداته المنطقية نجاعة اقتصادية تتمحور بتوازنات كلية بين العرض والطلب " فهي لا بد أن تدعم بإرادة سياسية قوية تركز على طلب شعبي لقطاع خاص ومجتمع مدني، وتكتمل بأخرى تتعلق بعرض يتشكل بخلق منظمات خاصة" (JACQUAT DENIS, 2004, p 08)، ما يعني إجمالا إقصاء فوري لفساد إجرائي، رغم ارتكازه على تحقيق أهداف مجتمعية، و يمكن ذلك بوضع استراتيجيات متعددة وخطط في حالة تراتب، لن يكون الاختيار منها اعتباطي وإنما بالعودة إلى قواعد فرز علمي، تستند بداية على معطيات دقيقة للمفهوم وإطاره النسقي، فالحوكمة تركز على الحق في المعرفة المعلن عنه في المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (JACQUAT DENIS, 2004, p 04)، ما يجعله في حالة بنيت معلومة وموجودة بعناصر محددة بدقة يجعل الاختيار يتحدد بدرجات أقصى في النجاعة، ما يشمل إقصاء نهائي لكل ما يمكن أن يشمل تعارض مع المجموعة، وتأتي منها الأهداف الذاتية والأذانيات غير الموضوعية.

القطاع السكني لم يشكل يوما حالة استثنائية، بل أنه بمميزات توضيحية أكبر من خلال التعارض الصارخ لعناصر الموضوع، مع ما نلاحظه من إخفاق ليس مبرر عن عجز عمومي، أو عن اختلال وظيفي مع تحول الأسرة، حيث أن الأكثر دقة يتعلق بغياب علاقات منطقية ليست إرادية وغير متحكم فيها، كنتيجة عن واقع اجتماعي واقتصادي في الدولة.

## 2. الجزائر التقليدية

رغم التركيز المستمر لأغلب الدراسات العلمية على المعنى الحديث في عمليات تحديد الظواهر، فإن ذلك لا ينفي سيروية تاريخية تجعل البعد الزمني ذات أهمية، وإلى ضرورة اقتباس النماذج الموجودة و المحددة بعمليات التأريخ، وهذا التصور يتماشى مع العمر الافتراضي للأمم وللمجالات الإقليمية، بوجود شبه إجماع أن التحول مشروط بواقع زمني نسبي بافتراض اشتماله لبعدين فيزيقي وقيمي، فأشار علي الكنز إلى ضرورة عدم الخلط بين الفترة التاريخية مع الزمنية " مع التأكيد أن الزمن التاريخي يختلف عن الشهور والسنوات، لأنه إنتاج اجتماعي" (Ali El-Kenz, 1989, p 81)، ما أحدث انفصال حقيقي بين النشاط المعلن والواقع، فجعلنا نميز بين السلوك كحالة مكتسبة أو وفق أخرى مرضية، تكون الأجيال المتعاقبة هي المخول الوحيد لتوضيح الانسجام فيها.

في الخمسينات، وبسيادة ريفية عرفت اختلال في المستويات الديموغرافية والاقتصادية والسياسية (Marouf Nadir, 1981, p 57)، إلا أن السياق العام يستلزم رؤيا موازية بوجود بنيات اجتماعية لم تكتسب بعد قيم عصرية أو مبادئ الوقت الحالي، فكان العيش بسيط والأقصى أنه ابتكار محلي ينتج بشكل عفوي كانت الحاجة أساسه. فالمنهج الجزائري أصليا تقليدي، كان للاستعمار بداية ثم للحركة الحضرية فيما بعد دور في تغييره، فانتقلت الحضرية من 31% في 1966 إلى 65% في 2008، كانت نهاية الثمانينات مرحلة مركزية لانهاية الهيمنة الريفية على بناء الدولة، مع التأثير الكبير الذي أصاب مختلف عناصر الوجود وفق منهج الأمة الحديثة.

هذا الواقع كان عامل مهم للتحويل إلى الدولة كجهاز تسييري، ما خلق حالة جديدة بالنسبة للموضوع السكني كانت الديموغرافيا من العناصر المتحكمة، فالنمو البشري السريع والمضاف إليه هجرة لم تهدأ نقل الجزائر من مرحلة ما قبل الدولة، إلى ضرورة الاعتماد على جهاز تسييري عمومي تقع على عاتقه حاجات الناس المختلفة، وهو واقع لم يحدث في المرحلة التقليدية التي كان للناس يد عليا في إنتاج حلول ظرفية " فأصبح السكن أولوية حكومية ومن الانشغالات الاجتماعية الأساسية في الدولة " (Nacira Meghraoui, 2006, p 18)، فزادت حاجات الناس بشكل طردي مع ما وقع من تحول، وكان هناك طلب بوجه ديموغرافي وما يوازيه من طلب تنموي، باعتبار أن التنمية تحدث تغيير وتنوع في السلوك الاستهلاكي " إلى ضرورة الإيمان أن المسكن مهما كان نمطه فإنه أصبح غير قادر على تلبية أمنيات إنسان اليوم " (روبير أوزيل، ص 36)، كل هذا تضاعف بتوجه سياسي تأكد خلال تلك الفترة، في سبيل ترسيخ وضع عام في العلاقة بين الناس والدولة، مع أن الحالة الأسمى كانت من أجل إنتاج حالة خضوع نسبي ما تزال ملامحه قائمة، وبوضع انفصال بين حاجات جماهيرية تبقى على عاتق الدولة، مقابل أخرى للناس حرية أكبر فيها.

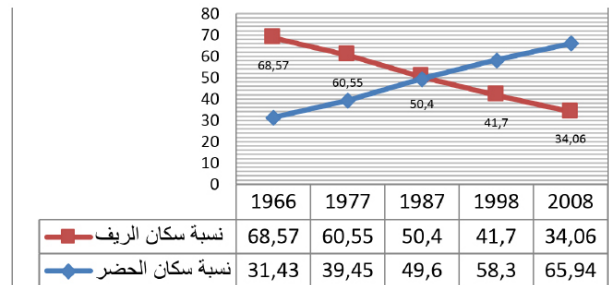
فكان الاختيار للقطاع السكني أن يكون من المجالات الخاضعة لتسيير عمومي، موازاة مع حجم الميزانية المخصصة له، والتي بلغت 497 مليار دج للبرنامج 2010/2014 (La Revue de l'Habitat, 2009, p 44)، وما يمثله القطاع انعكاسا عن ذلك بالنسبة للشرائح الاجتماعية المختلفة، فتذهب المجموعة بمستويات وتوجيه سياسي إلى بناء عقد عفوي، جعل السكن في خضوع لتسيير عمومي.

العلاقة بين المرحلة التقليدية والعصرية في مجال السكن، هو التحول الحاصل بين فترة اعتبرت فرصة للاجتهد الشعبي، حيث التكفل الجماهيري المطلق بتوفير حاجاتهم السكنية، بوضع استمر اجمالا إلى غاية اندلاع الثورة (شبيخي رشيد، 2018، ص 230)، فكان المهدي يتدخل عمومي في مشروع قسنطينة، وإلى خلق إطار مفاهيمي معين مبني أساسا على التعاون، مثل البناء

الواقع الريفي لمقومات الوجود ضمن إطار حضاري معين " فتلح على تنمية حضرية سريعة في العالم الثالث، باتجاه المدن الاستعمارية الكبرى، حيث الديناميكية تخضع في الغالب إلى عوائق خارجية " (Marouf Nadir, 1981, p 55)، جعل الجزائر بواقعها الثقافي وفي النشاط غير معنية بسلوك حضري لم ينبع من قواعد أصلية عند المجموعة، بل كسلوك مستعار بعناصر الحياة المشتركة بما فيها من استعمار وديموغرافيا، جعل الوضع الاقتصادي والاجتماعي مرهون بانصياح لما هو في مرحلة تغيير.

خلال هذه المرحلة لم يكن هناك طلب سكني، يبرز فيما بعد كانعكاس عن تحول إجرائي وحضرية، انبثق أساسا من دعم عمومي استند في عمليات الإنجاز على مخططات هندسية وأساليب بناء مستوحاة من النماذج الغربية في البناء " الأصل في تصورهما أنها موجهة لأسر بنمط عيش يقوم على نموذج سوسيو- ثقافي غربي، ما جعلها في حالة اختلال مع السكان الجزائريين " (TEBIB EL HADI, 2007, p 34)، وإلى وضع إقصاء حقيقي لعلاقات ساهمت في بناء تصور للعلاقة بين المسكن والأسرة، وكان في شكل معين وفق خصوصيات ثقافية وقيمية، فلم تشكل المرحلة أي وضع سكني وإنما عيش عادي للناس وفق ما توفر، والمسكن شأنه شأن غيره من المجالات كالتغذية واللباس، يقع في الغالب بتكفل شخصي من العائلات والأسر وفق ما تجده وما هو متاح، فكان في أغلبه بسيط قادر على تحقيق حد أدنى، هو أقصى ما يمكن توفره كحاجة. والتحول الإجرائي الذي جاء مع الاستعمار بداية، ثم أصبح أكثر رسوخا مع السلطات السياسية المحلية اللاحقة التي أخذت زمام الأمر، ساهم في إحداث تحول جذري أساسه التحول النمطي في إنجاز السكن، إضافة إلى الوضع الديموغرافي بهجرة حضرية كبيرة ونمو سكاني وتأثير ذلك على الطلب الاجتماعي.

الشكل رقم 02: يبين التطور الحضري في الجزائر بعد الاستقلال



Source: Recensement générale de la population et de l'habitat 2008, Collections Statistiques N° 163/2011 Série S : Statistiques Sociales, Armature Urbain, p 83

يمثل الشكل الذي هو إجمالاً معطيات تكميلية للجدول الأول، حالة توضيحية لعلاقات جغرافية بوزن كافي لتجسيد انتقال حقيقي من مرحلة تميزت بنمط عيش وتعايش في فضاء زمني وببني بخصائص محلية، كان المعاش فيه والسكن بخاصة من الطبيعة، في وضع شهدته أغلب الدول النامية

قواعد تفكير جديدة ربما بتحرير ديني أو بتشويه اقتصادي، ما جعل الجزائر وأغلب الدول النامية بعيدة عن الاشكالات الديموغرافية بغياب منبر حقيقي سواء كان مؤسسات مدنية أو سياسية تشير إلى خطورة الحالة، مع ما يمثله ذلك من قدرات على الحجب، من خلال إعاقة المجتمع على التوفيق الحقيقي بين قدرات هي في الأساس قليلة، مقابل الحاجات البشرية المتوسعة.

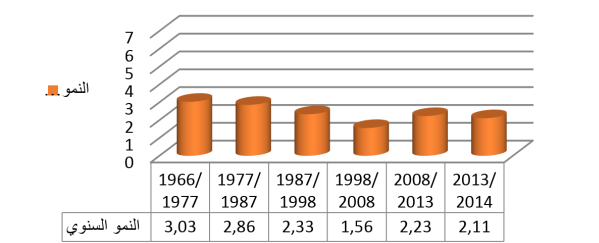
عرفت الجزائر نمو ديموغرافي سريع كظاهرة عامة، بحوالي 3.2 % سنويا في السبعينات معتبرا الأعلى في العالم (Nacira Meghraoui, 2006, p 21)، فشكل عائق إضافي أمام عدم قدرة الدولة على تبني برامج تنمية حقيقية، يمكن أن تحسن من خلالها ترتيبها العالمي في مصاف الدول النامية.

#### الجدول رقم 02: تطور سكان الجزائر خلال الإحصاءات

1998	1987	1977	1966	
29.2	22.6	16.9	12.09	عدد السكان (مليون)
	2014	2013	2008	
	39.11	38.29	34.08	عدد السكان (مليون)

المصدر: (بوزيان محمد، 2018، ص 128)

#### الشكل رقم 03: معدل النمو السكاني في الجزائر



المصدر: (بوزيان محمد، 2018، ص 128)

ورغم التدخل العمومي غير المباشر في الحد من النسل، بإجراءات اقتصادية أو صحية معينة، فإنه لا بد من التمييز بين السلوك المفروض بواقع اجتماعي مقابل القيمة، وفي انتظار الاكتساب الجماهيري الحقيقي لتصور ديموغرافي معين يتوافق مع القدرات الموجودة، والخضوع لقدرات الأسرة على تحقيق حاجات أعضائها، بمستوى ووضع ما في حالة خضوع لما وقع من تحول اجتماعي واقتصادي في حاجات الناس، بأن تحول الكثير منها من شكل ارتبط بتحقيقها بوجود إمكانات، ليمثل عدم وجودها شيء عادي أمام مرحلة لاحقة، كانت التنمية و تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية للناس أساسها.

النمو الديموغرافي الذي عرفته الجزائر بعد الاستقلال شكل حالة استثنائية، ببلوغ معدل 10.4 طفل للمرأة في 1970، إلى 10.2 في 1986 في الريف (Ali Kouaouci, 1992, p 55)، فالجزائر تعاني من نمو سكاني سريع كرواسب ثقافية تقليدية، ونتاج نسيج اجتماعي كان للأبناء دور بارز في إطاره، سواء على المستوى الاقتصادي وتحويل ذلك دينيا باكتساب

للعائلة الكبيرة وأساليب ذلك، فكانت الأسرة مهما كان شكلها في حالة تضامن اجتماعي وبتكفل الناس بتوفير حاجاتهم إلى المأوى، وإلى خلق جو عام يسوده التعااضد والرضا، وإنجاز إطار مبني ينطلق من الخصوصيات المحلية، ويحترم ما يوازيها من ثقافة وعادات وأعراف، فشكل المسكن حالة انسجام مطلق مع الأسرة التي توجد فيه، في شكل انتماء مادي، روحي وعاطفي متبادل بين الأسرة و شكلها والنمط السائد مع ما يقابلها من فضاء مادي وأيوها، فتميز المسكن العربي القديم بعناصر معمارية ثانوية وأساسية، تعكس تنظيم الجماعة وليس الأفراد " (رجاء مكي طبارة، 1995، ص 99)، فلم نجد حديثا خلالها عن أزمة سكن بالوجه الحالي، كان لها صورة بؤس وتعاسة سكنية شاملة لم يقابلها مطالب جماهيرية للخروج منها في حالة خضوع، والتعاسة السكنية لم يصاحبها طلب سكني وإنما حالة توافقية مشكلا نموذج منهج حياة معتاد ومتعارف عليه من المجموعة، فلم يشكل التراجع السكني حالة استثنائية وإنما أقصى ما يمكن الوصول إليه.

### 3. النمو الديموغرافي

ترتكز الديموغرافيا علميا على بناء مقارنات طولية وعرضية في نفس الوقت، تسمح باستنتاج قوانين يمكن أن تشكل منبر كمي ومرجع تعود إليه الدراسات المختلفة، مع ما يوفره ذلك من قدرات على التوسع والبرهان، فتشمل الطولية منها اختلافات تاريخية محددة بواقع الظاهرة الاجتماعي، على أن تربط الحالة الثانية بالانفصالات الاجتماعية المختلفة، فتشكل هوامش لا يمكن الاستغناء عنها، لضرورتها في حصر المصدر الأساسي لوجود التنوع.

الإشارة أن النمو الديموغرافي ظاهرة كونية، لا ينفي وجود اختلافات إقليمية واضحة في حدته و مستواه، خاصة ما يتميز به العصر الحالي من مظاهر مصاحبة مثل الحضرية والتصنيع، ومساهماتها في إحداث تناقض بين فضاءات جغرافية تشهد نمو أكبر مقارنة بأخرى " فتححر الدولة نحو النظام الصناعي، ومن خلال حضرية سريعة قامت بتشويش العلاقات الداخلية بين الريف والمدينة (Mostefa Boutefnouchet, 2004, p 07)، وقبل الإشارة إلى إيجابيات أو سلبيات متصلة، فإنه لا بد من الاتفاق على ضرورة التموقع المجتمعي في حلة توازن، بعيدا عن الرؤى الاقتصادية والاجتماعية والدينية، مهما كانت سواء بالحث على التكثيف البشري أو العكس.

حالة التوازن تعني في الغالب قدرات وطنية كافية عن توفير حاجات الناس الأنوية والمستقبلية أيضا " لأن النمو الديموغرافي يمثل عائق أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية (Rachida BENYAHIA, 2010, p 28)، جعل الانفصال الجغرافي بين دول شمالية متقدمة وجنوبية في حالة نمو، غير انحيازي أو تعسفي لمصلحة أقطار عن أخرى، وإنما بواقع حقيقي قواعده في الأساس اقتصادية، بين دول تنتج وتبدع فتحمل أعباء العالم مقابل أخرى استهلاكية، ويبصرها على التخلف بتبني

تسير بالتوازي مع التحول العالمي الشامل، العلمي والتكنولوجي والثقافي وتأثيره على سلوكيات الناس، خاصة مع سعي الناس الدؤوب لتحسين ظروف عيشها، ما يجعل العيش في ظروف معينة بمستوى متراجع، ذو تأثير نفسي واجتماعي كبير على الأفراد والأسر.

انعكاس التحول الاجتماعي والاقتصادي على الأسرة، أنها بفعل المؤثرات الجديدة التي يتعرض لها أفرادها تساهم في وضع نهاية محتومة للكثير من السلوكيات، مقابل انخراطها في شكل جديد من العلاقات، حتى يمكن أن تحدث توافق زمني وفضائي مع الإطار العام، فتبذل الأسرة مجهودات كبيرة في حركة التاريخ كي تستطيع مواكبة ما يحدث " فالعائلة والمجتمع يحرسان على استقلالهما الذاتي وعلى جاذبيتهما، والتركيز على أهمية المشاركة في تكوين نماذج الحياة الاجتماعية" (Jean Pierre Bwalwel, 1998, p 96). فالارتباط الزمني بين الدولة الحديثة و الأسرة المتحوّلة يعود بنا إلى الجدلية المفاهيمية، بانفصال إقليمي بين دول أكثر تقدما يمثل فيها النموذج العصري من الأسرة حالة مهيمنة، مقابل حالات موازية تقع في مرحلة انتقالية، وحتى بهيمنة الأسرة صغيرة الحجم فإن ذلك لا يلغي نماذج أخرى وبنسب غير عادية، فيمكن أن نجد مستوى معين للنماذج الأسرية التقليدية يكون لها مستوى تأثير لا يمكن إهماله.

الجدول رقم 03: يوضح تطور بناء الأسرة حسب تعدادات 1966، 1977، 1998، و مسح الأسرة 2002

نوع الأسرة	1977			1966		
	المجموع	ريفي	حضري	المجموع	ريفي	حضري
منعزلة	3.56	3.51	3.64	4.81	3.92	6.14
بدون عائلة	1.05	0.92	1.23	1.14	0.91	1.48
نووية	58.79	58.58	59.08	59.39	58.12	61.30
موسعة	15.39	13.73	17.76	13.40	12.90	14.14
ممتدة	21.21	23.26	18.29	21.27	24.15	16.94

نوع الأسرة	2002			1998		
	المجموع	ريفي	حضري	المجموع	ريفي	حضري
منعزلة	0.9	0.81	1.1	2.36	2.41	2.32
بدون عائلة	0.26	0.31	0.31	0.64	0.52	0.72
نووية	74.4	76.3	73.2	71.06	71.33	70.88
موسعة	9.65	8.52	10.37	9.99	9.36	10.40
ممتدة	14.14	13.75	14.37	13.89	14.33	13.60
المجموع	99.37	99.69	99.35	97.9	97.96	97.92

المصدر: (راشدي خضرة، 2013، ص 126) - (El Hadi) - (El Hadi Makboul, 2003) (Makboul, 2009)

حجج تخلق حالة انسجام تنظيمي" لأن عقلانية المجتمع التقليدي لا تنطبق على عالم الأشياء ولكن على عالم الدم والانتماء، ليس هدفها الإسراف في الأشياء التي تستهلك ولكن هدفها استثمارية دم السلالة (Mostefa Boutefnouchet, p 35, 1982)، مع الدور البارز لهذا النمو بالنسبة لقدرات الاستهلاك في المجتمع، ما يعني طلب متزايد على الحاجات والمصالح الفردية والعائلية ومنها السكنية، فيمثل السكن مجال ذو أهمية كبيرة عندما يتعلق الأمر بتقدير الحاجات الناجمة عن النمو الديموغرافي السريع الذي تعرفه الجزائر.

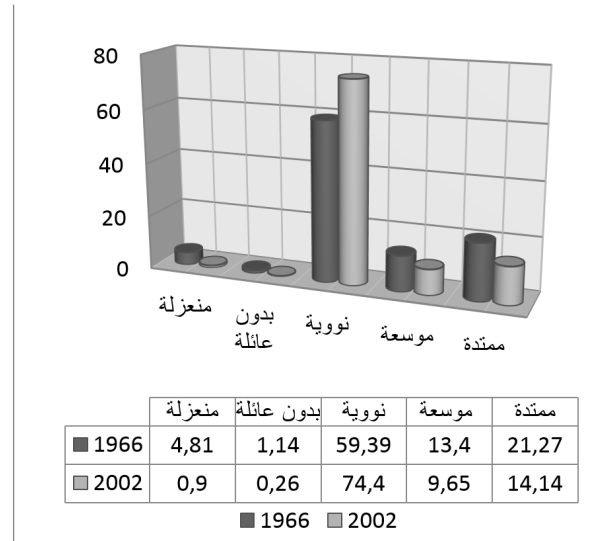
البناء اليوم وفق تقنيات هندسية وإجرائية معينة، باقتباس نماذج عالمية خلقت ظروف معينة في الإنجاز، خاصة بوجود إطار مفاهيمي مؤسس بشكل عضوي، بانفصال الواقع مع ما هو مؤسس أو مبني تجريديا، أن السكن حاجة قصوى وحق لكل مواطن وهو ما جاء في الباب السابع منذ الميثاق الوطني 1976 " أن السكن في ظروف لائقة وحسب المقاييس الدنيا من وسائل الراحة الحديثة هو عنصر أساسي في تحسين مستوى العيش" (Djilali Benamrane, 1980, p 114)، يأتي في شكل هدية من الدولة إلى الناس، ورغم القدرات العمومية المحدودة في مجال الإنجاز والتسليم، ما جعل المرور بتوزيع عمومي أثناء السعي لتوفير حاجات الأسرة السكنية حالة استثنائية، ومجال محصور بقدرة الأسرة على توفير ظروف معينة للاستفادة، مع ما يمثله من قدرات مالية إضافية للأسرة لتحقيق حاجاتها السكنية الحقيقية، إلا أنه سياسيا وحتى إعلاميا نجد قيمة مفاهيمية أن الحاجات السكنية تتم بخط عمودي بعد تراجع الإطار التضامني الذي كان قائم من قبل، بضرورة بناء سياسات سكنية تهدف إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب على السلعة، عن طريق مجموعة من الوسائل التنظيمية والتقنية والمالية (نبيل دريس، ص 628)، ما جعل السكن كحاجة وهي من اختصاص جهاز سياسي حاكم، وهذا رغم الإشارة إلى ضرورة إحداث انقسام في مجال الطلب بين الواقعي والموجود في حالة تمثيل، بتموقع الأسرة في حالة استيفاء شروط الاستفادة.

#### 4. التحول الأسري

التحول الذي أصاب الأسرة الجزائرية وتأثيره على غيرها من بنيات المجتمع ومؤسسات الدولة، كان له دور بارز في تأسيس إطار مفاهيمي كان محل دراسة في العديد من المحاولات، وبتعدد تخصصي لتأسيسه الموضوعي، واشتراكها في أن الأسرة الجزائرية تقع في مرحلة انتقالية بين مستويات تنظيمية معينة" في خضوعها للتشويش الناجم عن حركتي الاستعمار ثم الاستقلال من بعده، وتأثير ذلك في تدمير تاريخ الدولة، فأحدث انقطاع أكثر قوة بقيت ملامحه حتى العصر الحالي" (Marc Cote, 1996, p 14).

الانتقال من النمط التقليدي للأسرة إلى الحديث هو ظاهرة

## الشكل رقم 04: تطور بناء الأسرة



المصدر: بوزيان محمد، 2018، ص 310

أفراد أسرة بحوالي سبع في المسكن مقابل حجم عائلي يقدر بـ 5.6 (Chérifa HADJII, 1998, p 102)، يمثل حالة سكنية ضعيفة أمام واقع افتراضي بالنسبة لحاجات سكنية غير موجودة مع ضرورة التركيز على حالة أكيدة في العلاقة، بين طلب شعبي متمركز في مؤسسات الدولة المختصة بالقطاع، إضافة إلى توجه الدولة الابتدائي في المجال، وربما أنها تجد في القطاع فرصة مواتية لا بد من استغلالها لتحطيم الأسرة الكيصرية " وتحطيم النواة المركزية لنمط السكن المتميز شبه كلياً بالتصور التقليدي للعائلة المركبة أو الموسعة (N. A. Benmatti. Nadir Abdellah, 1982, p 74)، فالدولة تسعى للاستجابة لحاجات الأسرة صغيرة الحجم، مع ما تحتويه من عناصر حداثة أو لسهولة التعامل معها. الدولة في حالة مركزية مضغوطة بواقع اقتصادي من جانب، ومساهمة ذلك في حصر المشاركة العمومية، والحل بإخلاء النظام التقليدي، واستيراد نماذج جاهزة لها بعد هندسي وإجرائي محدود، أثناء السعي لتحقيق أهداف كمية مقابل ما هو موجود في حالة طلب" والتي تبعث ببروز مناطق السكن الحضري الجديد " (Farida NACEUR, 2003, p 73)، كشكل تنظيمي بواقع تحقيق حاجات كثيرة وبسرعة، فالتوجه الإجرائي العمومي تم بدون دراسة للواقع الأسري أو للخصائص الثقافية والاجتماعية المحلية، باعتبار تكاليف الإنجاز المحصورة، فكان الهدف الكمي أسمى ما جعل المتغيرات الأخرى ثانوية.

إلا أن هذا النموذج كان في حالة قبول عفوي، دون طرح حقيقي للمناقشة بين الفاعلين الأصليين في المجال، خاصة طرقة السلسلة وهما المنتج العمومي والمستهلك الشعبي" ما أحدث خلل ارتباطي بين المستخدم بمضمون سوسيو-اقتصادي وثقافي، والمسكن كشكل ومجال فضائي (TEBIB EL HADI, 2007, p 35)، فالدولة تقدم مساكن وتشارك في تمويل أخرى بدعم مالي أو لوجستي، جعل الشعب في حالة خضوع والاختفاء وراء تصور تريده الدولة، وتعمل على ترسيخه أنها مستمرة في توفير حاجات الناس السكنية.

حق أصلي أن الهيكلية السياسية بأي شكل تضع الحاجات الشعبية كأولوية من أجل استمرار البنية، والناس بدون عمل أو سكن قد تضجر المنظومة " فالدولة لها مسؤولية مباشرة في تنظيم سوق السكن معتمدة في ذلك على قاعدتين أساسيتين هما هاجس العدالة والعدالة (عبد القادر بلطاس، 2007، ص 86)، وهي تريد بناء تصوري حول فكرة الدولة السخية المعطاءة، لكي تستحق واجب الطاعة مع أن الأصل في المجال أن هناك ثروات غير إنتاجية، تقوم السلطة باستغلالها في سبيل توفير حاجات الناس.

فيقبل الشعب الوضع بشكل عفوي في انفصال بين واقع خطابي يستند على ضرورة توفير الدولة حقوق الناس وفق أسس العدالة والمساواة، بافتراض وجود جهاز دعم عمومي يقع خارج اجتهادات الناس بتحصيل الدولة لإيرادات مواد أولية ومن التوزيع، إلا أن الناس تقبل النموذج دون نقاش كفعل

لقد عرفت الأسرة في الجزائر حركية حقيقية منذ الاستقلال إلى آخر معطيات متوفرة في 2002 حول التحول الذي تعرض له بنائها وفق التصنيف المحدد، والشكل العام للتحول وهو ما يظهره الشكل الأخير، فيشير إلى اتساع مستمر للشكل الأسري من النوع البسيط، الذي استمر في اكتساب نقاط إضافية.

الاعتماد على الإحصاءات الموجودة لحد الآن، في انتظار الإحصاء القادم هو ضرورة، في ظل غياب معطيات معينة حول ذلك، خاصة مع التصنيفات الأسرية المعتمدة والتي هي مستقات من التحديد المفاهيمي المضبوط من الديوان الوطني للإحصاء في تحديده لخمس نماذج أسرية، إلا أن ما يهمنا أكثر في الجدول والشكل من بعده، تمثل في التراجع الذي عرفته كل الأنماط الأسرية لصالح النموذج النووي، وهو ما يتوضح في الشكل رقم 04 أكثر، بالاعتماد على مقارنة التنظيم بين سنتي 1966 كأول إحصاء قامت به الجزائر، والفترة الجديدة في 2002، فتراجعت الأسر المنعزلة من 4.8 % في 1966 إلى 0.9 % في 2002، ونفس الشيء مع النماذج الأخرى (بدون عائلة، موسعة، ممتدة) التي انتقلت على التوالي من 1.14 إلى 0.26 %، ثم من 13.4 إلى 9.65، وأخيراً من 21 إلى 14 %، وكل هذا لصالح الأسرة النووية التي اكتسبت نقاط إضافية كل مرة، بانتقالها من 59 % في 1966 إلى 71 % في 1998، فألى 74 % في 2002.

إشارتنا خلال هذه المرحلة إلى النماذج الأسرية المختلفة ليس اعتباطي، وإنما لدور كل نموذج وتأثيره الكبير في المجال السكني، ما يؤدي إلى إحداث تفاوت حقيقي في مجال الطلب على السكن، أو الحاجات القطاعية الحقيقية بين مجتمعين بخصائص أسرية معينة، تكون لصالح هذا النموذج أو للآخر، وبسيادة مطلقة للنموذج الأسري صغير الحجم، فيمثل حاجات سكنية مختلفة تكون في الغالب كبيرة جداً، مقارنة مع الطلب المرتبط بأسر ذات مميزات تقليدية، والإشارة إلى عدد



كشكل اجتماعي خاص بالعصر الحديث، لا ينفي وجود أشكال ثانوية تمثل حالة ملحقة في المجال. وانحصار النمو الديموغرافي بعمليات الموازنة بين معدلي الولادات والوفيات خلال فترة، لا يمكن إسقاطه على الانقسام الأسري، وتضاعف الوجود الارتباطي المتعدد لمحددات الانقسام الأسري، وتضاعف عدد الأسر له ارتباط قاعدي بعدد الزوجات خلال سنة مع ما يمثله من حالة تناظرية، بين أسرة في شكل بسيط فيمثل زواج أحد أبناء الذكور حالة مخالفة وباتجاه تراجع إلى النمط التقليدي، لتكون العلاقة العادية أن كل زواج يساوي أسرة، فالمسكن الحديث قد أزال التقليدي، إنه المسكن المستقل الذي حمل معه تغييرا ربما ثوريا (رجاء مكي طبارة، 1995، ص 10).

رغم أن هذا الواقع موجود في الدول حيث النمو الأسري العصري موجود بأغلبية كبيرة، فيمثل التقدير في غير ذلك من الدول شيء ذات أهمية، وهو الحال في دولة مثل الجزائر بغياب معطيات تنبئية لعدد الأسر في الدولة، باعتبار النماذج المتعددة وزواج أحد الأبناء يمكن أن يشكل أسرة منفصلة فتمثل كليا بعد إضافي كما ويمكن أن تمثل حالة انتقالية عكسية، بالتحول من أسرة نووية إلى أخرى كبيرة الحجم، بعد أن أصبحت الأسرة نصف تقليدية ونصف عصرية، طبقا للثقافة الشائنة للمجتمع (فتيحة حراث، 2013، ص 54).

الانعكاس الأكبر للواقع الديموغرافي في المجتمع يعرض في حالة ارتباطية بشكل فوقي وغير متحكم فيها، ونشاهد ذلك من خلال الضغط الممارس على البنى التحتية والطلب بشكل أشمل، مع وجود توحيد تنظيمي أن التنمية اقتصاديا يمكن أن توازي النمط الديموغرافي في الدولة، بأن تتساويان في نسب التغير في الفضاء والزمن، ما يعطي قدرات أكبر للدولة من أجل التوفيق بين المستويات.

إهمال واقع اجتماعي وتصور نظري قاعدي يجعل الدولة آتيا وفي المستقبل تعاني حالة ضعيفة ومرحلة متراجعة، تمثل عجز عمومي في تحقيق حاجات الناس المختلفة وفي كل المجالات " باعتبار أن ارتفاع عدد السكان يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الطلب على المصالح والحاجات ومنها السكنية " (بوزيان محمد، 2018، ص 138)، فيكون هنا الحديث عن عدد زوجات كبير في الدولة أمر هامشي، من خلال تجسيده لمرحلة لاحقة يكون النمو الديموغرافي بدايتها.

#### الجدول رقم 04: تطور عدد الزوجات في الجزائر

	*1998	*1987	*1977	*1966	
عدد الزوجات	159.298	137.624	124.421	61.497	
معدل الزواج	5.36	5.95	7.29	5.11	
		**2011	**2007	*2003	
عدد الزوجات		369.031	325.485	240.463	
معدل الزواج		10.05	9.55	7.55	

المصدر: (\* مروان مهداوي، 2011، ص 103) (\*\* شعدو كريم، 2014، ص 48-50)

انعكاسي عن الطبيعة المجانية أحيانا، أو شبه ذلك من جانب آخر من خلال التفاوت الظاهر بين التسعيرة المعمول بها رسميا مقابل السوق الغير الرسمي، بوجود ناقص قيمة غير قابل للتقدير يتراوح إجمالاً بين ضعفين إلى أكثر من ذلك لثمن المسكن، والعمليات التي تستهدف المبالغة في موقف السيطرة، تؤدي وتحافظ على السوق في بناء، يسمح برفع الأسعار، وهو ما يحدث حواجز وعواقب للمستهلك (David Encaoua et Roger Guesnerie, 2006, p 257).

يمثل المتغير الحالي من أكثر العوامل والمحددات في العلاقة بين المجموعة والفضاء المادي الذي تأوي إليه، جعل الشكل الحالي للأسرة في الجزائر مع النماذج المختلفة وإلى حصر عمليات القياس العلمي للعلاقة بين الفضاء المادي والأسرة، كما ويمارس عائق إضافي أمام قدرات تقدير العجز السكني بوجه كمي، في ظل غياب معطيات دقيقة حولها، فيقابل قدرات كاملة لإعطاء صورة واضحة عن حجم كمي وشكلي للحظيرة السكنية، فإن العلاقة تصبح جزئية فقط عندما يتعلق الأمر بالوحدة التي تحتل هذا الفضاء وهي الأسرة، مع صعوبة إحداث فصل تدريجي بين الرغبات والموجود" وسوء حالة المسكن وعدم تناسبه مع حجم وحاجات الأسرة يآثر في جميع أنماطها ومظاهر سلوك أفرادها، لهذا تسعى الدول إلى توفير مسكن صالح على أساس من الدراسة والبحث وتقصي المشكلات" (محمد ياسر الخواجة، 2008، ص 153).

فالشكل الحالي للأسرة الجزائرية وحتى بسيادة النمط العصري، فإنه في ظل غياب الإمكانيات لا يمكن القيام بعمليات تقديرية، وهنا نعود إلى العلاقة بين النظام والقيمة ويحدث تقسيم شرطي بين حالة حيث يكونان في حالة توافق مقابل حالات أخرى يكون النظام سامي على القيمة، وعدم القدرة على اختراق التقسيم الحالي بين الرغبات والشكل الموجود، فإننا نذهب إلى الإقرار بمنح تصاعدي باتجاه الأسرة صغيرة الحجم، ما يمثل طلب سكني كبير يشكل ضغط إضافي على ما يحدثه النمو الديموغرافي.

#### 5. الانقسام الأسري

أمام النمو الديموغرافي الكبير الذي عرفته الجزائر، وما يمثله من إرهاق متواصل لإمكانيات الدولة المادية والمعنوية، فإننا نجد أيضا الانقسام الأسري كظاهرة تأتي بالتوازي، في مجال إعطاء تناقض أكبر للاختلال القائم بين العرض والطلب في الحاجات والمصالح.

وإذا كان النمو الديموغرافي ظاهرة شاملة بوجود اختلاف جزئي في مستواه ودرجته، بالنسبة للأقاليم المختلفة فإن الانقسام الأسري يمثّل ظاهرة مختلفة باعتبار الحركة العامة، بميل فطري نحو انتشار وتوسع النمط الأسري حيث الأسرة صغيرة وعلى حساب الأنماط الأخرى" فاتفتت عدة دراسات أن العائلة الجزائرية حدثت لها تحولات عميقة، وفي الغالب بالتوجه نحو النووية بسبب الحضريّة والهجرة والتصنيع" (Chérifa Hadjij, 1998, p 99)، مع أن النووية

تتعلق بالميراث" لأن الممارسة الجنسية لا تخضع للأفراد أنفسهم الذين يمثلونها، فهذه الروابط تنتمي إلى السلالة وإلى الأجداد، الذين يرضون ممارستها وحصرها للمحافظة على الذاكرة الجماعية" (Lahouri Addi, 1999, p 14).

التعاسة والبؤس لم تعد مقبولة، توضحت في الجزائر بالتخلي السريع عن نمط العيش بأسس العائلة الكبيرة، وتظهر بشكل أقصى في الدول الغربية، مع بروز نمط جديد للأسر الفردية، أو للالتقاء الغير شرعي لجنسين تحت نفس السقف بدون رابطة مدنية معينة، وبعيدا عن تحليل السلوك الأناني المنبعث من قواعد الرأسمالية، فإنه أساسا طبيعة بشرية نحو التحرر وتجنب الاحتكام لأي طرف أو جزء حتى لو كان الزوج أو الأب، إلا أن ما يهمننا في التحليل هو المطالب المنبثقة والحاجات التي تحدث، ما يجعل للدولة دور أكبر والأقصى أنه غير محصور، ولكنه في شكل علاقة تعاقدية بأسس ومنطق بناء نسيج اجتماعي متكامل.

## 6. الحوكمة

التحكيم في المجال السكني في الجزائر يقع في مرحلة وسطية تستلزم الاختيار بين إحدى التيارات التي تهيكّل المجال بصفة عامة، تتمحور حول مميزات مادية اقتصادية أو حاجات الناس، حيث الأول منها والغالب في الأساس يدعوا إلى ضرورة احترام الخصوصيات الثقافية والمعمارية للأسرة والأفراد المشكلين لها باعتبار ما تمثله فهي الوحدة الاستهلاكية، والفاعل الذي توجه إليه الخدمة، والإنتاج العمومي الخالي من أي مناقشة توجه إلى تحقيق حاجات سكنية لمواطنين سوف يكونوا غير مرتاحين" وهو واقع يصيب الأحياء الجديدة أيضا، والتي سرعان ما يتراجع وضعها بسرعة فتفرض على أصحابها انزعاج وعوائق يومية مرهقة" (Farida Naceur, Abdellah) (Farhi, 2003, p 74)، مقابل توجه متوازي بوجه تقني في الأغلب بتركيزه على أبعاد هندسية واقتصادية، ما جعل المساهمة الجزئية للمستفيدين، سواء في إجراءات الدعم الشامل كما هو الحال في الصيغ الاجتماعية، أو ذات الدعم الغير المباشر مثل البيع بالإيجار والأنماط التساهمية " وظهرت في فترة التسعينات العديد من الأنواع السكنية، في علاقتها بالفئات السوسيو-اقتصادية للسكان" (محمد الهادي لعروق، 2015، ص 36)، من خلال الانفصال الواضح بين الأسعار المحددة عموميا والسوق، ومساهمة ذلك في القبول الشعبي للبرامج بعيدا عن أي انتقاد أو مطالبات.

إلى هنا فإن أغلب الإشارة في المجال كانت موجهة للصيغ المطروحة عموميا، مع أن الحضيرة السكنية في الجزائر أغنى من ذلك، باشمالها على نماذج وصيغ كثيرة بطبيعة عمودية ولكن الأكثر تأثيرا تشمل صيغ البناء الذاتي، فلا يمكن إيجاد حل ملائم لمشكل السكن الحضري ولا يمكن أن يكون له منظر رائق إلا بحضور البناء الذاتي (Jean Pierre Bwalwel, 1998, p 98)، مع ما يتميز به من قدرات مادية أو حتى معنوية، على المستوى المجالي كما على مستوى الرضا

عدد الزوجات يشير في الغالب إلى حاجات مادية أصلية في المجال السكني، إلا أنها ليست سوى حالة خضوع لواقع المجتمع الديموغرافي، ما يجعل النتيجة مفروضة بواقع تحقيق حاجات ومطالب تكون بعيد شرعي، رغم أنها تعبير عن تخلف تخطيطي أثناء البحث عن تحقيق انسجام قطاعي في الدولة" فأخذت العائلة في الانكسار والتمزق لتجد العمارات كإطار مناسب، فظهر تطابق جميل بين الشكل والمحتوى" (Dominique Chevallier, 1977, p 159)، جعل الأسرة في حالة تغيير سريع في صراعها مع بقية الأنساق والمؤسسات الاجتماعية التي استحوذت على الكثير من الوظائف التقليدية التي كانت محصورة على مستوى الأسرة. التحولات الحديثة ساهمت في تهديد الأسرة وتهديد كيانها، فكانت المسيرة تعني تخلي الأفراد أثناء افتلافهم عن الكثير من القواعد المؤسسة رغم قدسيتها في الأنظمة السابقة، مع أي أرى أنه أهم عنصر تضاربي أصاب الأسرة بنمطها التقليدي، ما جعل العيش بمحدداتها السابقة سناجحة، حيث تمثل الحريات الفردية جوهر العلاقة القائمة اجتماعيا، لتصبح المتغيرات الدينية أو الاجتماعية والثقافية الأخرى في الهامش، بعيدا أن تكون حقائق قيمية بدليل أن توفر الفرص والبدائل كان له دور في انهيار النظام بشكل كامل دون حصره، لاحظناه مع الثورة الصناعية والانتقال للحياة في المدينة، وانتشار التعليم والتخصص المهني فأصبح كل ابن يصل إلى سن الزواج يفضل الاستقلال بمسكن خاص به (سنة خولي، 2011، ص 41).

المكاسب المحققة ماديا مع توفر إمكانات أكبر للبناء، أو الثقافية مع تحصيل مستوى علمي جديد خاصة بالنسبة للمرأة، جعل العيش بقيم الأسرة التقليدية تهاوت، ما أدى إلى استغلال سريع للظروف الموجودة في سبيل التخلي عن الظلم والاستبداد والقهر، ورغم أن المرأة كانت أكبر المتأثرين، من الظلم الذي كانت تعانيه بقيم ومعايير راسخة" فإن الوضع المتدني للمرأة في المجتمع يعود إلى الاخلاق الإقطاعية، التي كانت تحصر حقوق المرأة والتميز ضدها وتجاهل حقها وصعوبة الأعمال الموكلة لها" (فتيحة حراث، 2013، ص 69)، فإن المؤسسة التقليدية كانت تشكل مجال قهري شامل للمجموعة، سواء على المستوى السكني ما جعل العوائل تخضع لانحصار مادي مطلق، أو حتى للتبعية الشديدة لكبير السن من طرف المجموعة كبرها وصغيرها، ذكرها وأنتاها، بتحكمه الكبير في مصادر كسب العيش، فكانت الملكية غير قابلة للتجزئة، هي من يحدد المعاش وبسلطة مطلقة لفرد واحد ما يجعل المجموعة الباقية في خضوع قسري" فالعائلة التقليدية نفسها قد عرفت تشويش وعوائق من السياق الاجتماعي اللاحق، ما جعلها تقوم بتطوير تضامن يتقلص في كل مرة يجد عضو فيها مدخل فردي لحالة اجتماعية" (Mostefa Boutefnouchet, 2002, p 32)، وهو ما يمكن أن يكون بوجه عادل كما ويمكن أن تمارس فيه الكثير من السلوكات الغير مرغوبة، كانت تتمركز أصلا في الزواج وللجنسين فيتم بدون أخذ رأي أي طرف، بصفات طويلة الأمد ولهذا تتمركز حصرا مع بنت العم، لتفادي الوقوع في مناوشات

من النماذج خاصة تلك التي تبقى بإشراف عمومي.

فالبناؤ الذاتي مع القدرات الكبيرة التي يتمتع بها، في مجال تحقيق حاجات الأسرة فإنه أيضا لا يمتثل حاجات شاذة، وتجنب الحديث عنه لا يعني بالضرورة احتواؤه على معطيات وعناصر جعلت تكامل شامل بينه وبين الأسرة "وتسعى الدولة إلى تجنب تشبيه المسكن بالمنزل أو البيت الفردي الذي يتحول إلى ضرورة مثالية، ويصبح هذا التحويل مكلف جدا وأكثر عشوائية للسياسة السكنية" (Actes des journées sur l'habitat, 19 mars 1976, p 56)، وإنما الإهمال يعود إلى تصور عفوي وغير منطقي، بوجود انسجام غير محصور بين الأسرة والمسكن الفردي، ما جعله محل رغبة وهدف جوهرية تسعى إليه الأسر والعوائل مهما كانت وكيفما كانت.

وهنا تظهر في الواقع أولى ملامح النقائص والتناقضات التي يعانها، فالمسكن الفردي هو مطلب أساسي لكل الأسر وغاية يسعى الجميع إلى تحقيقها « جعل الوصول إلى السكن في وحدة سكنية لا يمتثل سوى مرحلة انتقالية في مجال السكن » (Chérifa Hadjij, 1998, p 104)، وبالمرور أحيانا لبناء مشروع يكون طويل الأمد بالاستفادة من دعم عمومي، وتأجيل الأهداف الحقيقية وحتى إخفائها، بخطاب شعبي يرتكز على الحاجة الملحة للأسرة إلى فضاء مادي تأوي إليه، فالرغبة الملحة على البناء الذاتي بإلغاء ما يجاورها من متغيرات متحكمة، يعني بالضرورة حالة استثنائية بإزالة التنوع الموجود بين الناس جغرافيا وديموغرافيا، ثم على المستوى السوسيو-مهني، مع ضرورة التركيز على الاختلاف في القدرات للوصول إلى المرحلة النهائية تتحكم فيها متغيرات، فالفضاء السكني ليس فقط مكان حيث تسكن المجموعة، ولكن أيضا فضاء اجتماعي يجب الاندماج فيه والتعامل مع تركيبته البشرية والثقافية (مرحوم فريد، 2015، ص 158)، لأن مسكن فردي في الريف لا يمكن أن يوازي نظيره في المدينة، ونفس العلاقة بالنسبة لحجم وشكل الأسرة ومستواها الاقتصادي.

وتهميش هذه العناصر أمام حاجات بمنطلقات اجتماعية معيارية أو نفسية، يمثل في الواقع خطر اجتماعي كبير، سواء بقدرة الأسرة على تحقيق ذلك وتأثيره الكبير على أنساق الحياة الأخرى، أو بعدم وجود القدرة ما يجعل الأسرة تعيش وتقضى بأهداف كبيرة تفوق طاقتها فتسبب إجهاد ذهني وبدني غير معلوم " بعد أن أخذت المبادرات الفردية منعطف جديد، بأن أخذت طابع الفيلا الحديثة وفي كثير من الحالات تتعدى هذه البناءات الضرورية السكنية الملحة لتأخذ طابع الضخامة" (إسماعيل عامر، 2003، ص 209).

ما أريد الإشارة إليه في هذا المجال هو ضرورة بناء تدرج اجتماعي محمول من المجموعة، وفق أسس موضوعية ومنطقية في العلاقة بين الناس وما هو ملك لها كمجال وملجأ، وهو هدف الدولة والإدارة الرشيدة. هذه العلاقة المنطقية تبنى بأسس ضرورية فتشكل حتمية تاريخية، يكون بدايتها بحركات تثقيف كبيرة تهدف إلى ترسيخ ثوابت جديدة مرحلية وإلغاء

السكني للأفراد والأسر، والتجاوز التحليلي لهذا النموذج ينبع أساسا من الإطار العام المحدد، فهي الصيغة المتكفل بها إراديا ما يجعل الأسرة في عمليات الإنجاز تقوم بالإنتاج باحترام القيم والرواسب الثقافية والمعنوية، وبهذا تكون خالية من الانتقاد أو المناقشة.

وبهذا نجد أن الانتقاد الأكبر كان موجه للنماذج العمودية المتكفل بها عموميا في الأصل، مع أنه لا بد خلال هذه المرحلة التأكيد على نقطة أساسية، أن القطاع السكني عند التمييز بين مستوى الإنجاز العمومي والخاص، فإننا نجد فرق شاسع لمصلحة الجزء الثاني، بأكثر من 80% حسب آخر إحصاء رغم انتقال الأول من 8.3% في 1977 إلى 19.4% في 2008 (بوشعور الغازي رضية، بوزيان محمد، 2017، ص 07)، ما يجعل السكن كحاجة أولية تقع على عاتق الناس أساسا، وبتكفل فردي من الأسر وانسحاب الناس من المجال الترقوي يعني الكارثة، ليمثل الدعم العمومي مساهمة جزئية، ورغم قلّة المعطيات حول هذا بتكفل إعلامي وشعبي إلى تضخيم الإنجاز والتسليم العمومي، مقابل إهمال كلي بالتكفل الفردي في الإنجاز، وهو ما أشارت إليه بعض الدراسات " أن المساهم الأول في التمويل والبناء السكني هو الدولة، رغم الحضور الجزئي للقطاع الخاص، بسيطرة واحتكار القطاع العمومي لأغلب المشاريع الكبرى" (Adra TARACHE, 2009, p 69).

ورغم جراءة تحليل العلاقة بين الحاجات الحقيقية للأسرة بالنسبة لواقعها المادي، لا بد أن تشمل جميع النماذج السكنية الموجودة وهنا تكون إجمالا مهمة التحكيم، ما جعلنا نذهب أولا للبناء الذاتي مع الخصوصيات التي يتمتع بها، بعيدا عن التدرج الطبقي والانقسام السوسيو-مهني، فإن الواقع المعيش يبين انسحاب مطلق للدولة والأجهزة المكلفة بالقطاع، فهو مجال ينمو بشكل سريع وبقوة في الخفاء، ويلعب دور محرك للإنجاز (Sid Boubekeur, p 35)، ما يعني استثمارات كبيرة وحجم مالي غير قابل للتقدير، ورغم أنه لا يهون على الأسرة بذل مجهودات أكبر أمام تحقيق حاجاتها السكنية في مستوى تطلعات أفرادها، فإن المنطق الموضوعي والأسس العلمية في المجال فرضت جانب معين من الاعتراض وإلى ضبط المحددات السكنية، حتى يمكنها احترام المجموعة والمجتمع.

في هذه المرحلة نجد جدلية أساسية تتحكم في مجال التوافق بين القيمة والنظام، فمقابل الانتقاد الدائم للنموذج العمودي باعتبار الاختلاف القاعدي في الأهداف، بين توجه عمومي يسعى للاستجابة إلى أكبر حد من مطالب غير محصورة، مقابل مطالب جماهيرية تتحكم فيها حاجات مادية لا تكفي ما يوازيها من حاجات نفسية ومعنوية، إلا أنه لا بد من الإشارة بداية في هذه الفترة إلى النموذج الذي تتكفل به العوائل " فيسمح المسكن الفردي بممارسة العادات والتقاليد بكل حرية وهي عقلنة للحاجات الأساسية" (Mohamed Madani, 1997, p 120)، باعتبار القدرات الأكبر التي يتمتع بها في مجال الاستجابة لحاجات بيولوجية، وأخرى روحية وعاطفية تنعدم في غيره

والاقتصادي. المسكن الذي تتبناه الدولة يخضع لتنظيم عصري بالاقتصاد في المجال وتكاليف الإنجاز، حيث الهدف الأساسي توفير سكن لائق لأكثر قدر من الناس، وهنا يأتي الاختلاف الجوهرى حول تحديد القواعد التي تفصل مفهوما في السكن اللائق، بين ما يريده الناس وما تريده الدولة، فإن كان اللائق شعبيا هو الفيلا المنعزلة بعدد غير محصور من الغرف والطوابق، فإن اللائق عند الدولة هو الوحدة السكنية في العمارة، مع ما يمثله كل نموذج للأفراد والدولة والمجتمع ككل" ومحاولة الاستجابة لتحديد مفاهيمي جعل السكن اللائق بعيدا عن الخضوع المطلق لمعايير معينة في المجال التقني، لكنه إجابة ضرورية يسعى البحث فيها عن مميزات كيفية أكثر منها كمية" (Marion segaud, catherine bonvalet, jacques, 1998, p 253)، فتكون الحوكمة هنا بوجه تجريدي بالبحث عن نموذج سامي بالنسبة للمتغيرات المتحكمة. فإذا كانت الوحدة في العمارة تشمل عدد غرف معين، فيها كل التجهيزات ووسائل الراحة من غاز وكهرباء وغيرها، وتنظيم مجالي عصري بمطبخ مفصول، غرف نوم، مرحاض وحمام، ويستخدم هذا النموذج العمراني تقنيات عالية في مجال الإنشاءات والتجهيزات (الديب بلقاسم، بن الشيخ الحسين فاضل، 2003، ص106)، وهي الظروف الواجب توفرها حتى يمكن إسعاد الأسرة وأعضائها. نتحدث هنا معيارية ضرورية لبناء المجتمع، والعمل على تحيين الذاتيات والأنانيات التي تمثل أمراض تقليدية تعيق سيادة مطلقة للرابط العصري وتكوين الأمة، فالمعيارية المنطقية تحدد مساحة قابلة للسكن لكل أسرة في حدود معينة ما يعني أهداف مجتمعية لتحقيق حاجات سكنية منطقية، ومن أجل تنظيم صحيح للمجال السكني فإنه يقدر بـ 75 م<sup>2</sup> لكل وحدة سكنية بحوالي 12 م<sup>2</sup> لكل شخص (Farida Naceur, Abdellah Farhi, 2003, p78)، وعمليات التثقيف التي أشرنا إليها تتضمن عمليات توضيح للعلاقة بين السكن والسكنة، سواء عندما يتحول المسكن إلى فضاء مادي لقضاء حاجة بيولوجية، هي الإيواء وللأسرة الموجودة وبحاجاتها المطلوبة، هنا فقط يمكن الحديث عن معيارية عالمية، مع أننا لا نشير هنا إلى إقصاء مطلق للبناء الاجتماعي والهرم السوسيو-مهني، وإنما الحديث عن مستوى وسطي ومعدل عام بمساحة قابلة للسكن لكل أسرة في توافقها مع عدد أفرادها دون أي شيء آخر، فالدولة التي تسعى للتضامن الوطني تتجه إلى تجنيد الشركاء لمحاربة الإقصاء والفصل (Marion segaud, catherine bonvalet, jacques, 1998, p 253)، وبهذا فالحوكمة تنطلق أساسا من فكرة أساسية تتأسس على احترام المجموعة وأهدافها وإزالة التضامات التقليدية، ما يعني الخضوع للمعيارية العالمية، فيجعل السكن في وحدة سكنية يمثل بوجه هندسي احترامنا لمدننا وتنظيم المجال إضافة إلى احتوائها على وسائل الراحة وكل ما تحتاجه الأسرة، في فضاءها المادي بتوفير مجال خاص للأكل، النوم والراحة، تكون في الأساس أهداف توفير سكن ما يجعل الرفض للعمارة ليس لوسائل الراحة فيها أو لعدم

أخرى، وهذا دون إهمال عناصر لا تقل أهمية تتمثل في تجنيد حقيقي للدولة وللأجهزة المختصة، فتنحول من حالة خضوع وإذعان إلى جهاز بقدرات ضابطة ومتحكمة بأسس الدولة الحديثة، فأشار هوارى عدي أن المجتمع الشامل لا يمكن أن يأتي بحق إيجابي إلا إذا أدركه المجتمع كجسم سياسي حر يستطيع أن يخلق قواعده القانونية (Lahouri Addi, 1999, p 23-24)، فنلاحظ نمو سريع للبناء الذاتي وتطبيق بعيدا عن أعين السلطة، ما جعله في انتماء معنوي لقدرة الأسرة ورغباتها. التحكم العمومي ضروري خلال هذه المرحلة مع ما يحدثه من انسجام وفق أطر تنظم المجموعة، وإحداث توافق يكون العلم أساسه، واستمرار البناء بدون ضوابط وبدون قواعد متحكمة لا بد أن يكون له مساوئ وأضرار على المجموعة، فالبناء الذاتي يحقق مكاسب محددة لشاغليه، مقابل تأثير غير مضبوط وغير معلوم على الدولة والمجتمع، بمساهمته في تحديد الأسعار سواء العقارية أو ما يتعلق بمواد البناء واليد العاملة، ودون أن تكون للدولة إيرادات منه بوجود جهاز ضريبي سلبي يعيش حالة خمول.

والجميع يعلم دور العمليات الضريبية في الموازنة بين الفئات الاجتماعية المختلفة، من خلال اقتطاعات جزئية لجانب يتمتع بقدر من السعة والرخاء، يكون الهدف منها دعم تساهمي للفئات المعدومة وتسهيل وصولها لتحقيق حاجات سكنية دنيا، حتى يمكن بناء قواعد مجتمعية حقيقية، دون أن ننسى المساهمة الكبيرة للبناء الذاتي في منع انطلاق قطاع خاص حقيقي في البناء أو في الترقية الخاصة.

ورغم الميزات الكثيرة للبناء الذاتي وتأثيرها على الجانب النفسي للأسرة، فإننا لا يمكن أن نهمل دورها الاقتصادي سواء على الأسعار أو على الاستهلاك العقاري، ما يجعل ذلك بالوجه الديموغرافي والتحول الاجتماعي يمثل كارثة بالنسبة لاستهلاك الأرض والأموال في سبيل تحقيق حاجات كواجهت لمطالب واهية، في هندسة مفتوحة تسمح بالتوسع وتدخل في الاستراتيجيات طويلة الأمد عند تزويج أحد الأبناء، فتمثل المساحة المتوسطة 250 م<sup>2</sup> (Mohamed Madani, 1997, p 120).

ورغم أننا لم نتجاوز في حديثنا عن إطار سكني معين، فإن الاختلاف الأكبر بقي محصور على مستوى الصيغ السكنية المطروحة عموميا، وبعجزها المستمر في الاستجابة للتطلعات الجماهيرية، وتبني الدولة نمط البناء العصري بإسقاط نماذج هندسية عصرية تحترم ولو في المستوى الافتراضي، جميع مركبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فالنموذج تم تكوينه بإجراءات تنظيمية علمية واحترام أسس اجتماعية وخاصة اقتصادية محدودة " بالعودة إلى نموذج حضري يعتبر عملياتي، يسمح باقتراح حلول سريعة بفعل إجراءات التوحيد التخطيطي" (Farida Naceur, Abdellah Farhi, 2003, p 73)، فالدولة لها أصلا توجه كمي مضغوط بحجم طلبات غير محصورة وعمليات التوازن كنموذج عالمي في عمارات تشمل عدة وحدات سكنية، لها دور أساسي في تكوين الدولة السياسي

## تضارب المصالح

يعلن المؤلفان أنه ليس لديهما تضارب في المصالح.

### المراجع

- 1- إسماعيل عامر(2003)، البناء الذاتي الحديث و علاقته مع العائلة الممتدة، مساهمة في بناء إشكالية، فعاليات الملتقى الوطني حول أزمة المدينة الجزائرية، مطبعة جامعة منتوري، قسنطينة.
- 2- الديب بلقاسم(2003)، بن الشيخ الحسين فاضل، البيئته العمرانية الحديثة و المرض الاجتماعي في المدينة بالجزائر، فعاليات الملتقى الوطني حول أزمة المدينة الجزائرية، مطبعة جامعة منتوري، قسنطينة.
- 3- بوشعور الغازي رضية، بوزيان محمد(2017)، النموذج السكني المرغوب من الجماهير الجزائرية، مركز جيل البحث العلمي، العدد 33، لبنان.
- 4- بوزيان محمد(2018)، أزمة السكن و علاقتها بتغير نموذج الأسرة، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
- 5- درويش شريف(2008)، العائلة الجزائرية و المسكن، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة الجزائر.
- 6- راشدي خضرة(2013)، الانتقالية الديموغرافية و التحولات السوسيوديموغرافية للأسرة الجزائرية، دراسة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة وهران.
- 7- رجاء مكي طيارة(1995)، مقارنة نفس-اجتماعية للمجال السكني-دراسة ميدانية، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت.
- 8- روبير أوزيل، ترجمة بهيج شعبان، فن تخطيط المدن، المكتبة العلمية، لبنان.
- 9- عبد القادر بلطاس(2007)، استراتيجية تمويل السكن في الجزائر، Edition, Légende، الجزائر.
- 10- سناء خولي(2011)، أزمة السكن و مشاكل الشباب، دار المعرفة الجامعية للنشر و التوزيع، مصر.
- 11- شيخي رشيد، سلمي الجيلالي(2018)، أزمة السكن في الجزائر من منظور بعض الأساتذة - دراسة ميدانية بجامعة لويسسي علي البليدة - 2 حوليات جامعة الجزائر -1 العدد 32 - الجزء الأول.
- 12- شعرو كريم (2014)، العوامل المفسرة لتطور ظاهرة الزواج في الجزائر، حالة بلدية لبعباس، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الديموغرافيا، جامعة السانبا، وهران.
- 13- فتحيحة حرات (2013)، القيم الأسرية بين الثقافة التقليدية و الثقافة العصرية، إنسانيات، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا و العلوم الاجتماعية، وهران، عدد 59.
- 14- مصطفى الخشاب(1976)، الاجتماع الحضري، مكتبة الأنجلو- مصرية، مصر.
- 15- محمد ياسر الخواجبة(2008)، علم الاجتماع الحضري بين الرؤيا النظرية و التحليل الواقعي، دار و مكتبة الإسراء للطبع و النشر، مصر.
- 16- محمد الهادي لعروق، عايدة جفار(2015)، الحراك السكني كديناميكية حضرية و دور الوضعية القانونية لإشغال المسكن في تفعيل الظاهرة، دراسة نموذج عن السكن الجماعي بمدينة قسنطينة، مجلة علوم و تكنولوجيا عدد 42.
- 17- محمد بن يحيى(2012)، واقع السكن في الجزائر و استراتيجيات تمويله، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
- 18- مرحوم فريد(2015)، السكن الجماعي في الجزائر: سكان حي الصباح (وهران) بين الاجتماع و الصراع، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران.
- 19- مليحي نجا(2006)، مشكلات النمو الحضري لمدينة عين مليحة-حي رقبليزي و قواجلية نموذجا، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري قسنطينة.

قدرتها للاستجابة لحاجات الناس، بل أنها لم تحقق رغباتهم وتطلعاتهم المرحلية.

### 7. خاتمة

المنهج الجديد يستلزم توافق صريح وحقيقي بين هياكل الدولة وفق أسس علمية دقيقة، كان للتحوّل العصري والتقدم التقني دور جوهري فيها، وبالتخلي عن فكر ميتافيزيقي أو وصفي كان المهيم على سلوكات الناس،

فالجزائر كانت تقليدية ثم شهدت نمو ديموغرافي وتحوّل أسري، ما خلق ضرورة للانتقال ومسايرة ما يحدث عالميا من تحوّل وفي مقدمتها استراتيجيات بمنطق علمي وأسس موضوعية، والانتقال من نموذج تقليدي إلى آخر عصري كان للديموغرافيا والتحوّل الاجتماعي دور بارز فيه، ومساهمة ذلك في زيادة الحاجات والمطالب الشعبية ومنها السكنية، فرض على الجهاز العمومي أن يكون له رأي حقيقية تنطلق من الخصوصيات المحلية، المتعلقة بالمرحلة التاريخية، التي تميزت بضرورة البحث عن حلول مستعجلة كان للتغير السريع أثر كبير فيها " فتستطيع المجموعة توحيد قراراتها المالية والتي تكون مرتفعة جدا مقارنة مع القدرة المالية لكل فرد على حدى" (Habitat et logement, 1957, p 63)، ما يستلزم إجراءات عمومية سريعة تركز على مبادئ ومنطق يمكنه الربط بين البناءات الاجتماعية المختلفة، وبهذا تأكد أن التحكيم أو الإدارة السليمة مع الواقع الاجتماعي في الجزائر لها بعدين، الأول كيفي قد أشرنا إليه بوجود معطيات ثقافية تتحكم وتحدد الحاجات المختلفة للعوائل، ولكن أيضا بدون إهمال للجانب العددي من خلال معدلي النمو الديموغرافي والانقسام الأسري ما يشكل مطالب كمية محضّة.

التحكيم بدون قواعد عدالة ومساواة يبقى هامشي، أو يحصل بشكل انحرافي، وإلى إهمال أهم عناصره، وبهذا التأكيد المطلق على ضرورة الاحترام العمومي لحاجات شعبية عقارية، في خضوعها لمقومات ثقافية ومعيارية يحتاج تحليل أعمق، مع الإشارة إلى ضرورة التوجه العمومي إلى القيام بعمليات فرز أساسية لمطالب الناس في المجال، وبإحداث إقصاء جذري للجانب العضوي منها، وهو الغير مؤسس بمنطق عقلائي بالارتكاز على احترام الاجتهاد أكثر في تحقيق حاجات الناس دون المساس بالأهداف الأصلية للمجموعة في الاستمرار، واحترام المجتمع التاريخي للمرأة بأن يكون لها فترات راحة لا يحظى بها الرجل باعتبار الهدف السامي لذلك، في مجال استمرار النوع أثناء الولادة، وسموه إلى غاية الإعلان القانوني عنه يبين بوضوح عقلائي الانسجام الزمني بين حاجات المؤسسة ولو كانت خاصة، مقابل المجتمع كمؤسسة أشمل.

وفي مجال السكن نفس العلاقة بضرورة التخلي عن كثير من الذاتيات والفرديات أثناء التكوين الاجتماعي والاقتصادي للدولة ليصبح الانخراط الشعبي في بنيات سياسية، ضروري لإحداث التوافق مع ضرورة التأكيد أيضا أن المطالبة العمومية بالخضوع لا بد أن يستند على حوارات وفتح مناقشات.

- 44- Marc Cote(1996). L'Algérie Espace Et Société. éditions Medias Plus. Paris.
- 45 - Marouf Nadir(1981). La relation Ville compagne dans la théorie et la pratique. Office des publications universitaires. Algérie.
- 46- Nacira Meghraoui(2006), Quel habitat pour l'Algérie , « La nouvel ville de Constantine », éditions Média - Plus Constantine.
- 47- N. A. Benmatti. Nadir Abdellah(1982), L'habitat du tiers - monde. Cas de l'Algérie, S.N.E.D, Alger.
- 48- Rachida BENYAHIA(2010). Aperçu sur le schéma de la croissance démographique en Algérie. Faculté des Sciences Humaines et Sociales. n°340.
- 49- Sid Boubekour. l'Habitat en Algérie. Stratégie d'acteur et logique industrielles. Office des publications universitaires. Alger.
- 50-Sofia Amrani(2011). La bonne gouvernance dans la sécurité sociale. [www.issa.int/](http://www.issa.int/) 15/08/2018 تاريخ التصفح.
- 51-TEBIB EL HADI(2007). Les manières d'appropriation de l'espace dans le logement social à Constantine où la nouvelle façon d'habiter. Sciences & Technologie D - N°25.
- 52- Wadi bouzar(1983), La Mouvançe Et La Pause Regarde sur la société Algérienne. Société Nationale d'édition et de la diffusion, Alger.
- 53- [www. Journals. Openedition.org/](http://www.Journals.Openedition.org/) Elina Devoue(2004). Bonne gouvernance et insularité.08/2018 تاريخ التصفح.
- 54-[www.creativecommons.org/licenses/by\\_1/07/2015/IFLA.WLIC2015/JACQUAT DENIS\\_Pour\\_une\\_politique\\_dynamique\\_du\\_logement\\_facteur\\_de\\_la\\_cohesion\\_sociale\\_au\\_niveau\\_europeen](http://www.creativecommons.org/licenses/by_1/07/2015/IFLA.WLIC2015/JACQUAT DENIS_Pour_une_politique_dynamique_du_logement_facteur_de_la_cohesion_sociale_au_niveau_europeen) :2018/09/18 تاريخ التصفح
- 20- نبيل دريس، السياسة السكنية في الجزائر بين الأهداف والصيغ المعتمدة، مجلة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية، العدد الثاني عشر.
- 21- يوسف قروح، فتحة قصاص، النجاح كآلية لتفعيل الحوكمة و دورها في ترشيد النفقات في المؤسسات العمومية، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية الإدارية.
- 22- مروان مهداوي(2011)، تأخر سن الزواج و علاقته بانخفاض معدلات الخصوبة في الوسط الحضري، أطروحة ماجستير قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا، جامعة فرحات عباس، سطيف.
- 23- Recensement générale de la population et de l'habitat 2008. Collections Statistiques N° 163/2011 Série S : Statistiques Sociales. Armature Urbain.
- 24- Ali Kouaouci(1992). Familles Femmes et contraception. entreprise national de l'art pressing. Alger.
- 25- Actes des journées sur l'habitat urbain(1976), Organisées par l'ONRS de la wilaya d'Alger « La question du logement à Alger », organisation national de la recherche scientifique, Office des publications Universitaire.
- 26-Ali El-Kenz(1989). Au fil de la crise.4 études sur l'Algérie et le monde Arabe. édition Bouchene. Alger.
- 27- Adra TARACHE(2009). Les facteurs déterminants la crise de logement en Algérie. revue sciences humaines n° 32 /vol B.
- 28- Chérifa HADJJI(1998). Famille. logement propriété à Alger Insaniyat n°4.
- 29- Dominique Chevallier(1977), L'espace social de La ville Arabe, Action thématique programmée du centre national de la recherche scientifique, Actes de colloque tenu le 24-1-25-26 novembre.
- 30- Djilali Benamrane(1980), Crise de l'habitat. Perspective de développement socialiste en Algérie, , Société Nationale d'édition et de diffusion, Alger.
- 31- David Encaoua et Roger Guesnerie(2006). Politiques de la concurrence. La Documentation française. Paris.
- 32-El Hadi Makboul(2003). Mutations Des Structures Familiales. Revue Du CENEAP. N° 27.
- 33-El Hadi Makboul(2009). Mutations De la Famille Algériennes et situation de certains groupes vulnérables. Revue Du CENEAP. N° 42.
- 34- Farida NACEUR. Abdellah FARHI(2003). Les zones d'habitat urbain nouvelles en Algérie : inadaptabilité spatiale et malaises sociaux. Cas de Batna. Insaniyat n° 22. Octobre - Décembre.
- 35- Habitat et logement(1957), presse Universitaires de France. France.
- 36- Jean Pierre Bwalwel(1998), Famille et Habitat. Implication éthiques de l'éclatement urbain. Cas de la ville de Kinshasa, édition scientifique européennes, Berne.
- 37- Lahouri Addi(1999), Les mutation de la Société Algérienne - Famille et lien Social dans l'Algérie contemporaine, éditions la découverte, Paris 8.
- 38- Mohamed Madani(1997). L'habiter : contrainte ou liberté ? une recherche sur la maison individuelle oranais. Revue Algérienne d'anthropologie et de science social, espace habiter. Vécus domestique et forme d'urbanité, N° 02.
- 39- La Revue de l'Habitat(2009). revue d'information du ministère de l'habitat et de l'urbanisme. N° 04.
- 40- Marion segaud, catherine bonvalet, jacques brun(1998), Logement et Habitat l'état des savoirs, , éditions la découverte, Paris 8.
- 41- Mostefa Boutefnouchet(1982). La Famille Algérienne. Evolution et caractéristique récentes. Société national d'édition et de diffusion. Alger. deuxième Edition.
- 42- Mostefa Boutefnouchet(2004). La Société Algérienne en transition. Office des publications universitaires. Algérie.
- 43- Mostefa Boutefnouchet(2002). System sociale et changement social en Algérie. Office des publications universitaires. Algérie.

#### كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

بوشعور رضية، بوزيان محمد (2021)، نموذج العمران في الجزائر، مجلة الأكااديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر. ص ص : 88-101